المؤتمر العلمي الدولي الإرث الحضاري لفزان واستشراف المستقبل

journal@fezzanu.edu.ly

النظام الإداري في فزان 1943– 1969م

*نعيمه سعيد حمد[1]، نسرين عطيه علي[2]

[1]طالبة دكتوراه بجامعة عمر المختار كلية الآداب

[2]طالبة ماجستير بجامعة عمر المختار كلية الآداب

الملخص

شهد إقليم فزان في التاريخ الحديث والمعاصر العديد من المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أثرت بدورها على التنظيم الإداري الذي يعتبر الأساس لكل دولة؛ فمن الحقائق التي ينبغي أن الانتباه إليها أن التنظيم الإداري في كل الدول ليس منفصلا عن سائر مظاهر الحياة العامة، ولابد أن يتأثر بالظروف المحيطة به، ويؤثر بدوره على كافة جوانب الحياة، ومن ضمن الأقاليم في ليبيا التي تأثر نظامها الإداري إقليم فزان، حيث ترجع أهمية فزان إلى الموقع الجغرافي؛ فهي تقع على الطريقة الذي يربط وسط إفريقيا بشمالها، وهي تقع على خط شبكة طرق القوافل مما جعلها محط انظار القوى الدولية، فقد تعاقب على حكمها العديد من القوى الداخلية والخارجية؛ مما أثر على تنظيماتها الإدارية التي كانت تتغير بتغير النظام السياسي، ومن خلال هذا البحث سنحاول أن نسلط الضوء على التنظيم الإداري في فزان خلال حقبتين من التاريخ الحديث المعاصر. أن إشكالية هذا الموضوع ترجع إلى عدم التعمق في توضيح النظام الإداري في ليبيا تحديداً في إقليم فزان في الفترة 1943–1969م، وسنحاول من خلال هذه الورقة البحثية توضيح دور الإدارة الفرنسية في التنظيم الإداري في إقليم فزان، وبيان دور الأهالي في التنظيمات الإدارية، وكذلك التنظيم الإداري في عهد المملكة الليبية.

الكلمة المفتاحية: فزان، النظام الإداري.

The Administrative System in Fezzan 1943-1969

*Naima Saeed Hamad[1]and Nasreen Attia Ali[2]

[1]PhD student at Omar Al-Mukhtar University, Faculty of Arts

[2] Master's student at Omar Al-Mukhtar University, Faculty of Arts

Abstract

The Fezzan region has witnessed in modern and contemporary history many political, economic and social variables, which in turn affected the administrative organization, which is the basis for each country, it is a fact that we should pay attention to that the administrative organization in all countries is not separate from other aspects of public life, and must be affected by the circumstances surrounding it and in turn affects all aspects of life, and among the regions in Libya whose administrative system was affected by the Fezzan region, Where the importance of Fezzan is due to the geographical location, it is located on the way that connects Central Africa to its north, it is located on the line of the caravan route network, which made it the focus of attention of international powers, it has been ruled by many internal and external forces, which affected its administrative organizations, which were changing with the change of the political system and through this research we will try to shed light on the administrative organization in the Fezzan during two eras of contemporary

* مؤلف البحث: عناوين البريد الإلكتروني naima.s2025n@gmail.com

المؤتمر العلمي الدولي الإرث الحضاري لفزان واستشراف المستقبل

journal@fezzanu.edu.ly

modern history that the problem of this subject is due to the lack of Deepening in clarifying the administrative system in Libya, specifically in the Fezzan region in the period 1943-1969, and we will try through this research paper to clarify the role of the French administration in the administrative organization in the Fezzan region and to clarify the role of the people in the administrative organizations as well as the administrative organization in the era of the Kingdom of Libya.

Keyword: Fezzan, administrative system.

مقدمة

يتمتع إقليم فزان بموقع جغرافي مميز؛ إذ يمثل حلقة وصل بين شمال القاره الأفريقية وبلاد السودان الأوسط، ويعد منطقه التقاء الطرق التجارية من قلب الصحراء إلى ساحل البحر المتوسط، حيث شهد إقليم فزان تطورا سياسياً وإدارياً خلال فترات تاريخية مختلفة.

تكمن أهميه هذا البحث في تسليط الضوء على أهم التنظيمات الإدارية خلال حقبتين في عهد الإدارة الفرنسية وفي عهد المملكة الليبية، محاولين توضيح الهيكلية الإدارية ومدى تأثيرها على إقليم فزان، أما عن إشكالية هذه الدراسة فتكمن في معرفه كينونة التنظيمات الإدارية في ظل الإدارة الفرنسية للإقليم، إضافة إلى توضيح أبرز التحولات الإدارية في الحقبتين في عهد الإدارة الفرنسية وفتره عهد المملكة الليبية ؟ وهل استطاعت المملكة بعد توحيد الأقاليم الثلاثة من تحقيق الأهداف المنشودة بتغيير الأنظمة الإدارية ؟ وهل كانت الأنظمة الإدارية متشابهة أو مختلفة بين إقليم فزان وإقليمي طرابلس وبرقة؟

وقد تم تقسيم البحث إلى مقدمة وثلاث محاور وخاتمة، حيث جاء المحور الأول بعنوان: لمحة تاريخية عن إقليم فزان. وناقش المحور الثاني: التنظيم الإداري في عهد الإدارة الفرنسية 1943– 1951م. وتطرق المبحث الثالث إلى: التنظيم الإداري في عهد المملكة الليبية 1951 – 1969م.

1– لمحه تاريخيه عن فزان:

تعد فزان من مناطق الصحراء الكبرى، وهي إقليم مترامي الأطراف يمتد من حدود النوبة والواحات شرقا وحتى حدود إقليم طرابلس عند غدامس غربا، ويشكل إقليم فزان أكبر حيز من الشطر الشمالي للصحراء الكبرى، ويمثل حلقه وصل بين جناحي الوطن العربي وبين شاطئ البحر المتوسط وبلاد السودان[1]، لقد كان يطلق عليها اسم فزانيا (Pnazania) عند الرومان وطن الجرامنتيين، ويقال أن اسم فزان اشتق من كلمة (تافسانا) ذات الأصل الطارقي؛ وتعني حافة لكثرة الحافات التي تميز مظهر فزان.[2]

(1) جمال الدين الديناصوري ، جغرافيا فزان– دراسة في الجغرافيا المنهجية والإقليمية، ليبيا– بنغازي، 1967م، ص 31.

(2) عبد الصمد عبد القادر عبد الصمد ، رحلات الحج عبر فزان والطرق التي سلكتها بين القرن السادس والحادي عشر هجريا، مجله جامعه سبها، المجلد 13، العدد 1، 2014م.

المؤتمر العلمي الدولي الإرث الحضاري لفزان واستشراف المستقبل

journal@fezzanu.edu.ly

وتعود أهمية فزان كونها منطقة التقاء طرق متعددة كانت تسلكها القوافل منذ اقدم العصور[1]، يحد من الشمال جبل السوداء وجبل التومي في الجنوب وطريق القوافل بين غات وغدامس من الغرب، أما من الشرق فحدوده تقع على خط طول 18°، وتمتد فزان من الجنوب من الحمادة الحمراء وجبل السوداء وتصل في حدودها الطبيعية ناسليني وتبستي, ويقع الإقليم بالقرب من أرض زغاوة، وبها مدينة جرمة ومدينة تساوه؛ وهم يسمونها جرمة الصغرى. يحدها من الشمال جبال السوداء وجبال تومي في الجنوب وطرق القوافل بين غات وغدامس من الغرب أما من الشرق فحدوده تقع على خط طول 18°، تمتد فزان إلى الجنوب من الحمادة الحمراء وجبال السوداء وتصل في حدودها الطبيعية تاسيلي[*] وتبستي[*] ، ويقع الإقليم بالقرب من أرض زغاوه وبها مدينة جرمة ومدينة تساوة وهي يسمونها جرمة الصغرى.[2]

ومن أشهر واحات فزان مرزق، وهي عاصمة ومركز للقوافل التجارية الصحراوية وحلقة وصل بين شمال القارة الأفريقية وبلاد السودان الأوسط والغربي[3]، ويقول الحشائي أن مرزق هي (قاعده فزان الكبرى، وبها المتصرف والعسكر).[4]

وهي عامرة بأناس أغنياء"[5]، ويرى فريدريلت هورئمان الذي زار فزان عام 1797م أنه ليس من السهل إحصاء مكان فزان بسبب بعد المناطق عن بعضها هم بحوالي 70 الف, أو 75 ألف، وهم يختلفون في لون بشرتهم؛ فسكان الشمال يشبهون العرب في ملامحهم ولون بشرتهم، أما سكان الغرب يشبهون التبو والطوارق والزنوج، وسكانها دون استثناء مسلمين[6]، غير أن الصحراء وبعد المسافة لم تشكل حاجزا يمنع سكانها من التواصل الاجتماعي والتجاري والثقافي فقد امتاز سكانه بالكرم واحترام الغريب. [7]

المحور الثاني: التنظيم الإداري لإقليم فزان في عهد الإدارة الفرنسية 1943م– 1951م:

---

(1) عبد الصمد عبد القادر عبد الصمد، المرجع السابق، ص 68.

(2) جمال الدين الديناصوري، المرجع السابق، ص 160.

(3) رجب نصير الابيض، مدينه مرزق وتجاره القوافل خلال القرن التاسع عشر ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، طرابلس ، 1998م ،ص11

(4) محمد بن عثمان الحشائي، رحله الحشائي الى ليبيا، 1895م " جلاء الكرب عن طرابلس الغرب "، تحقيق : علي المصراتي ، لبنان، بيروت ، 1965م ، ص 89.

(*) تاسيلي: سلسله جبليه تقع بولاية اليزي في جنوب شرق الجزائر وهي هضبة قاحله ، انظر: جمال الدين الدناصوري، المرجع السابق،ص40.

(*) تبستي: هي مجموعه من الجبال تكونت من البراكين الخامدة وشكلت سلسله جبليه وسط الصحراء الأفريقية هي شمال تشاد وتعد اطول سلسله جبليه في الصحراء الكبرى، انظر: جمال الدين الدناصوري، المرجع السابق، ص 40.

(5) الطاهر احمد بن عريف ، تاريخ فزان الثقافي والاجتماعي، بنغازي، دار الكتاب الوطني، 2010م، ص 21.

(6) فريدريك هورتمان ، الرحله من القاهره الى مرزق عاصمه فزان، 1797م، ترجمه: مصطفى محمد جوده/ طرابلس، مكتبه الفرجاني ، 1968م ، ص 91.

(7) عبد الصمد عبد القادر عبد الصمد، المرجع السابق، ص 68

المؤتمر العلمي الدولي الإرث الحضاري لفزان واستشراف المستقبل

journal@fezzanu.edu.ly

حكمت إيطاليا فزان وغدامس وغات حكماً عسكرياً مباشرا، خاصة أن الأمور في إقليمي فزان لم تهدأ أو تستقر إلا في فتره متأخرة من وجودها في الإقليم؛ لذلك لم يكن للإدارة العسكرية الإيطالية نظاما إداريا متكاملا يتناسب حجم المنطقة، ويرجع ذلك إلى طبيعة المنطقة وظروف الاحتلال الإيطالي، ثم تقسيم المنطقة إلى عدد من المقاطعات عرفت بالمديريات، على رأس كل مديرية مدير، ولقد استخدم الإيطاليين عددا من الفزانيين في بعض الوظائف.[1]

منذ القرن التاسع عشر الميلادي أصبحت فزان محط اهتمام فرنسا، ولكن ظروف دولية وسياسيه كانت تحول دون تنفيذ هذا الطموح، الأمر الذي يقضي بأحد الحلين؛ إما مفاوضات مع القوى الأوروبية المهيمنة آنذاك وإما مواجهات عسكرية، لهذا الغرض عقدت فرنسا معاهدة مع بريطانيا عام 1890م من أجل تقسيم غرب إفريقيا؛ الأمر الذي أتاح لها منطقه نفوذ واسعة، وسمح لها بالوصول إلى بحيرة تشاد، ولكن إمكانية الاستقرار في فزان لم تتوفر إلا بدءا من عام 1899م بعد مفاوضات شاقة مع إيطاليا التي كانت ترغب دائما في احتلال طرابلس، وبموجب هذه الاتفاقية الفرنسية الإيطالية أصبحت فزان ضمن مناطق النفوذ الفرنسي[2]، وجاءت الفرصة المواتية لفرنسا لاحتلال فزان، واندلاع الحرب العالمية الثانية؛ حيث دخل الجنوب الليبي والمنطقة كلها تحت ظروف جديدة تمثلت بانضمام إيطاليا إلى ألمانيا ضد الحلفاء، وسقوط فرنسا أمام تقدم الجيوش الألمانية 1940م، وترتب على ذلك قيام حكومة فيشي الموالية للألمان توقيع الهدنة مع ألمانيا، ودخلت فرنسا إقليم فزان في الفترة الفاصلة من عام 1942م- 1943م، وبذلك أصبحت ليبيا مقسمة إلى ثلاث مناطق عسكرية مختلفة؛ برقة وطرابلس تتبعان بريطانيا، وفزان تتبع فرنسا، وكانت الحاجة أن استحدث منها هاتان الدولتان شرعية إداراتها لهذا الإقليم هي معاهدة لاهاي لعام 1907م التي منحت للسلطة الفرنسية والبريطانية سلطه تشريعية وإدارية كاملة[3]، وقد أعلن الجنرال ديفول أنه "يجب اعتبار فزان جزء من فرنسا في الحملة الأفريقية، إنها الوصلة الجغرافية ما بين تونس الجنوب وتشاد" وبذلك تصبح فزان إلى الشمال حتى خط عرض 28° وإلى الشرق حتى عرض طول 18° قد وضعت تحت الإدارة الفرنسية[4], حيث وصول فرنسيون عام 1943 ولم يكن على جهل تام من هذا الجزء على ما كانوا من بعض رحلاتهم، ومن الرحالة الآخرون مثل الإنجليز والألمان، وعن طريق بعثاتهم الاستخبارية خلال

(1) سالم الصغير اصنان ، الاتجاهات السياسية الفرنسية في فزان 1943م 1951م، مجله سبها العلمية، جامعه سبها للعلوم الإنسانية ، 1993م

(2) المنصف وناس ، الإدارة الفرنسية في فزان، وطبيعة علاقتها بأسرة سيف النصر، بحث منشور في الندوة العلمية في تونس, تونس المعهد الفرنسي للبحوث المغاربية المعاصرة, 2009م.ص122.

(3) محمد رجائي ريان، العلاقة الفرنسية الليبية احتلال فرنسا لفزان بين 1943- 1955م، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد الخامس والثلاثون، المجلد التاسع، 1989م، ص 50.

(4) جوستاف نختيجال، الصحراء وبلاد السودان، منشورات مركز الجهاد الليبي للدراسات التاريخية، طرابلس, 2007م، ص 353.

المؤتمر العلمي الدولي الإرث الحضاري لفزان واستشراف المستقبل

journal@fezzanu.edu.ly

القرن التاسع عشر، وتوفرت لهم الكثير من المعلومات عن دواخل ليبيا من بينها بعثت غات، وبعثت غدامس، ورحلة توفيري لتقصي وضع السنوسية في برقة.[1]

ولم يجد الجنرال لوكلارك قائد الجيش الفرنسي الثامن وقائد الحملة الفرنسية على فزان مقاومة تذكر لأن الاستعمار الإيطالي قوض المجتمع المحلي، ودمر مقاومته. وبناء على هذا الوضع السياسي والتاريخ الجديد سيطرت فرنسا على فزان بالكامل من خلال إدارة عسكرية فرنسية تابعة للسلطة الفرنسية في الجزائر[2]، وفصلت بذلك فزان عن التراب الليبي وضمته إلى مستعمراتها الافريقية[3]،وطبقت فرنسا عقب احتلالها لفزان بقيادة الجنرال لوكلارك مباشرة إدارة عسكرية مستمدة أصولها مما كان مطبقاً في تونس والجزائر[4]، واتبعت نفس الأسلوب؛ فبعد انتهاء العمليات العسكرية مباشرةً عينت العميد (ديلانج) حاكماً عسكرياً للإقليم، وخضعت المنطقة بالكامل لحكومة الجزائر، وبعد استقرار الأمور أقيمت حكومة عسكرية يترأسها مقيم عام فرنسي في سبها التي أصبحت العاصمة الإدارية لفزان.[5]

كانت فزان تشكل في بداية العهد العثماني إحدى القضاءات التي تنقسم إليها سنحيق طرابلس الغرب وهي:-

- قضاء طرابلس، قضاء الخمس، قضاء الجبل، قضاء فزان، وفي منتصف العهد العثماني الثاني حدث تعديل إداري في الولاية وأصبحت بموجبه فزان لواء مستقلاً قائماً بذاته، وينقسم إلى عدة قضاءات على النحو التالي:

- قضاء مرزق، قضاء وادي الشاطئ، قضاء غات، قضاء الجفرة الشرقية، قضاء سوكنة، وأجرت الإدارة الإيطالية تعديلاً على أقضية فزان عندما استبعدت قضاء سوكنة من الإقليم، كما نقلت مركز الإقليم وعاصمته من مرزق إلى سبها وقررت التقسيمات التالية:

1- قضاء مرزق ويشمل عشرة نواحي وهي: ناحيه مرزق، ناحيه وادي عتبه، ناحيه الوادي الغربي، ناحية الوادي الشرقي، ناحية التوارق، ناحيه تراغن، ناحيه زويلة، ناحيه سبها، ناحية القطرون، ناحية الريغن.[6]

2- قضاء وادي الشاطئ ويشمل سبعة نواحي وهي: ناحية المقارحة، ناحية الحساونة، ناحية القرضة، ناحية برقن، ناحية إدري، الحسني.

3- قضاء غات ويشمل ثلاث نواحي وهي: ناحية التوارق الأزقر، ناحيه غات، ناحيه العوينات.

(1) الموالدي الاحمر, فزان كما شاهده الفرنسيون غداة الاحتلال, تاريخ مجهول للعلاقات الفرنسية الليبية في فزان حصيلة تعاون مركز الوطني- معهد البحوث المغربية, 2009م, ص58.

(2) المنصف وناس، المرجع السابق، ص 122.

(3) سالم الصغير اصنان، المرجع السابق، ص 16.

(4) محمد الطاهر الجراري, التعليم الفرنسي في فزان تجربة شخصية, تاريخ مجهول للعلاقات الفرنسية الليبية في فزان حصيلة تعاون مركز الوطني- معهد البحوث المغربية, 2009م, ص109.

(5) مختار رحيل، الإدارة الأجنبية في ليبيا 1943- 1951م، **مجلة**، العدد السادس عشر، 2015م، ص 28.

(6) المنصف وناس، المرجع السابق، ص 12.

المؤتمر العلمي الدولي الإرث الحضاري لفزان واستشراف المستقبل

journal@fezzanu.edu.ly

كان هذا التنظيم الإداري في العهد الإيطالي لفزان، أما في عهد الإدارة الفرنسية فقد تم إلغاء نظام القضاءات الإدارية في فزان الذي كان متبعاً زمن الإدارتين العثمانية والإيطالية، وتم استبدال نظام المتصرفيات به، واستمر هذا النظام حتى بعد استقلال ليبيا.(1)

وقسمت السلطات الفرنسية إقليم فزان في عام 1943 – 1951م في البداية إلى خمس مناطق؛ وهي: سبها، الشاطئ، مرزق، غات، غدامس، وكل منطقة من هذه المناطق يحكمها حاكم عسكري يعينه وزير الداخلية الفرنسي بالاتفاق مع وزير الحربية، ويرأس القوة العسكرية بالإضافة إلى مسؤوليته الإدارية، ويرتبط بالحاكم العام في الجزائر، وكان هذا الحاكم يكلف بوضع الميزانية والإشراف على الأشغال الكبرى، وتسيير الاقتصاد وحفظ النظام العام ويساعده في مهنته ثلاثة ضباط فرنسيون للشؤون الإسلامية.(2)

وغات التي كانت قبل الاحتلال الفرنسي تتبع القطرون سياسياً ضمتها السلطات الفرنسية وألحقتها بالإدارة العسكرية الفرنسية المباشرة لإقليم جنوب الصحراء الجزائرية، وبذلك تكون غات قد فصلت عن فزان، وأصبح لها مركزا سياسيا خاصا، وكذلك غدامس كانت تابعة لطرابلس ولكنها بعد الاحتلال الفرنسي مباشرة فصلت عنها واعتبرت لجنوب تونس، وأصبحت تحت سلطة الحاكم العسكري الفرنسي لجنوب تونس ومركزه قابس.(3)

وترى الباحثة حرص الإدارة الفرنسية على فصل غات وغدامس عن إقليم فزان وإلحاقهما بالقيادة العسكرية الفرنسية في جنوب تونس وجنوب الجزائر، وبذلك يتضح لنا أطماع فرنسا في هاتين المدينتين ورغبة فرنسا في ضمها بشكل نهائي إلى الأراضي الخاضعة لها وهي تونس والجزائر؛ وذلك لخوف فرنسا من الدخول في أي تسويات قد تخرجها من فزان, فقد احتفظ الفرنسيون ببعض مظاهر النظام الإداري الإيطالي الذي كان يعتمد على المدير الذي كان يدير مجموعة بمنطقة واحدة أو قبيلة ولا يخضع للإدارة الفرنسية في مسائل الجبهة والتنظيم العام.

أنشأ الفرنسيون إدارة عليا للإقليم عرفت بالإدارة الفرنسية تعتبر الحكومة الحاكمة والسلطة العليا وجمعت هذه الإدارة بين موظفين مدنيين وضباط في الجيش كلهم فرنسيون، يترأسها ضابط كبير برتبة عالية، وأنشئت أربع مستشاريات رئيسية (وزارات) وهي المستشارية المالية، ومستشارية التعليم والتربية، ومستشارية الصحة، وعين لكل منها مستشارا أو وزيرا، وحكم الإقليم المعتمد الفرنسي الجنرال لوكلارك ونائب الحاكم الجنرال سيرواك، ومساعد الحاكم (الوالي) الكولونيل تيري، ومفوض الشرطة الكبيتان كليرجي.(4)

– المتصرفيات الرئيسية بفزان في عهد الإدارة الفرنسية:

(1) مفتاح عبدالله الحوري, الحدود البرية الليبية, طرابلس, دار الرواد, 2011م, ص14.

(2) مختار رحيل، المرجع السابق، ص 13.

(3) المنصف وناس، المرجع السابق، ص 14.

(4) أبراهيم محمد أبوعزوم، المرجع السابق، ص 38.

المؤتمر العلمي الدولي الإرث الحضاري لفزان واستشراف المستقبل

journal@fezzanu.edu.ly

إن الإدارة العسكرية الفرنسية في فزان عمدت منذ استقرارها في عام 1943م إلى إعادة هيكلية الإقليم إدارياً وجغرافياً.[1] من خلال تنظيم المنطقة التابعة لها؛ وبذلك قسمت فزان إلى العديد من المتصرفيات وهي كالتالي:

1- متصرفية وادي الشاطئ، وتشمل:

• مديرية المقارحة: تتكون من مديرية الناحية، وجندرمة المدير، ومشائخ القبائل والقرى، وكاتب المدير. ومشائخ القبائل نذكر منهم شيخ قبيلة المحاريية، وكان مدير الناحية من قبل السيد نصر بن سالم بن نصر.

• مديرية الأهالي: وهي تشمل نفس التنظيم؛ مدير، وكاتب، وجندرمة، ومشائخ القبائل والقرى، منهم شيخ قبيلة الزاوية ،وبراك القصر، وشيخ قبيلة محروقة.

• مديرية الحساونة: وهي تشمل التقسيم ذاته من مدير إلى كاتب ومشايخ القبائل؛ ومنهم شيخ الرويبات وبلدة عرقوب برقاو، وشيخ بلدة تاروت.

• مديرية برقن: وتشمل مدير الناحية، والجندرمة، وكاتب المدير، ومشائخ القرى، ومنهم شيخ أولاد يوسف، وشيخ بلدة حطية برقن، وشيخ بلدة أولاد ضو.

• مديرية إدري: تشمل مدير الناحية، وجندرمة المدير، وكاتب المدير، ومشائخ القبائل، ومنهم شيخ بلدة لمسان، وشيخ قبيلة الفوايده، وشيخ قبيلة الزوائد، وشيخ بلدة إدري.[2]

2- متصرفية سبها أوباري:

• مديريه اوباري أو مديريه الاهالي: وهي تضم مدير الناحية الجندرمة والكاتب ومشائخ القرى ومنهم شيخ بلدة الحطية، شيخ بلده اوباري، شيخ بلده الريسة.

• مديرية الوادي الشرقي أو مديرية بنت بية: وتشمل مديريه الناحيه والكاتب والجندرمة ومنهم شيخ بلده بنت بية، شيخ بلده الرقيبة، الشيخ بلده لازاكو.

3- متصرفية ادراغن:

وتشمل مدير الناحية والكاتب الجندرمة ومشائخ القرى والقبائل؛ ومنهم شيخ التوارق بلدة جرمة، وشيخ بلدة الفطيح أهالي توارق شيخ التوارق بلدة جرمة لوسكن. كان متصرفية ادراغن في البداية عبارة عن متصرفية ليس لها مقر، ولم تنشأ بداخلها مديريات مثل باقي المتصرفيات الأخرى في فزان, و ادراغن اسم لإحدى كبرى قبائل التوارق المقيمة في غات والصحراء القرية منها، وهي أكبر القبائل التارقية عددا، لا يوجد في قبيلة ادرغن في وادي الآجال إلا بعض الأسر الصغيرة؛ لكن الفرنسيون أنشؤوا متصرفية باسم ادراغن جمعت تحت لوائها جميع القبائل التارقية الحليفة لأدراغن المقيمة في منطقة وادي الآجال[3] .

(1) محمد عثمان الصيد، محطات من تاريخ ليبيا، الرباط، 1996م، ص 80.

(2) أبراهيم محمد أبوعزوم، المرجع السابق، ص ص 74،70.

(3) أبراهيم محمد أبوعزوم، المرجع السابق، ص ص60.

• مديرية سبها: وتشمل مدير الناحية، والكاتب، والجندرمة، ومشائخ القبائل ومنهم شيخ بلدة غدوة، وشيخ بلدة حجارة، وشيخ بلدة الزيغن.

لقد فصل الفرنسيون كلا من سبها والوادي الغربي والوادي الشرقي والبوانيس وغدوة إداريا عن مرزق، وجمعوها في متصرفية واحده سميت بمتصرفية (سبها أوباري) ومقرها سبها، تم تقسيمها إلى مديريات كما ذكرنا، ويعين المتصرف من قبل الوالي الفرنسي للإقليم، ويعين موظف المتصرفي ومدراء المديريات من قبل المتصرف والحاكم العسكري للمتصرفية، ويعين موظفوا المديرية وشيوخ القرى من قبل مدير الناحية نذكر منهم على سبيل المثال لا حصر:

- السيد/ المهدي بو بكر محمد – كاتب المتصرفية.
- السيد/ علي محمد ابديو– المتصرف.
- السيد/ عبد العزيز محمد الكميثي– قاضي المتصرفية أول.
- السيد/ محمد البشير سالم الحضيري– قاضي المتصرفية ثاني.
- السيد/ الشريف المهدي السني– كاتب المحكمة أول.
- السيد/ حسن الطيب – كاتب المحكمة ثاني.
- السيد/ الهادي محمد الهادي– جندرمة المتصرفية.[1]

كذلك من ضمن النظام الإداري الفرنسي في فزان وجود حاكم عسكري فرنسي مسؤول عن إعداد الميزانية الخاصة بفزان، ويساعده في ذلك نائب فرنسي، وكذلك مدير وطني لكل إدارة من الإدارات (المتصرفيات) في فزان وهو مدير يتم اختياره من قبل الحاكم العسكري الفرنسي.

أعادة فرنسا منصب المتصرفية الذي كان موجودا منذ فتره الحكم العثماني الثاني وهي وظيفة تختص لجمع الأموال والغرامات وفض المنازعات القبلية، وكذلك وضعت الإدارة الفرنسية ثلاثة ضباط للشؤون الأهلية يراقبون أكثر من عشرين من رؤساء المقاطعات (مدراء) الذين يمارسون سلطتهم عن طريق شيوخ القرى وفروع القبائل وهذا الجمع من الموظفين هو نفس الذي استخدمه الإيطاليون أثناء وجودهم في فزان.[2]

وفقا لهذا التقسيم فإن المسؤولية الإدارية في الإدارات كانت تخضع لوزارتين مختلفتين في باريس وزارة الخارجية ووزارة الداخلية، وهاتان السلطتان هما المرجعية النهائية لهذه الإدارة، حيث أن الأولى مسؤولة عن علاقات فزان الخارجية، والثانية مسؤولة عن إدارتها المحلية، ويستثنى من ذلك غات وغدامس الليبيتين اللتين تم فصلهما عن باقي أجزاء الإقليم.[3]

(1) ابراهيم محمد ابوعزوم, المرجع السابق, ص ص 49, 57.

(2) حسن سليمان، المرجع السابق، ص 255.

(3) سالم الصغير اصنان، مرجع سابق، ص 16.

المؤتمر العلمي الدولي الإرث الحضاري لفزان واستشراف المستقبل

journal@fezzanu.edu.ly

وفي الجانب الاقتصادي سحبت الإدارة الفرنسية الليرة الإيطالية، وحل محلها الفرنك الفرنسي، وأصبحت فزان تابعة ماليا للجزائر، وفصلت ميزانيته من إقليم فزان، وأصبح تابعا لحاكم الجزائر ومدير المالية الفرنسي اللذان أصبحت مهمتهما وضع الميزانية لإقليم فزان، كذلك فرضت نظام الضرائب على الحبوب والتمور وعن تربية الحيوانات.[1]

أما من الناحية السياسية لم تخلو الساحة من ظهور حركات سياسية رافضة للإدارات الأجنبية؛ أبرزها الحركة السرية التي أسسها الشيخ عبد الرحمن البركولي عام 1946م التي كانت لها اتصالات مع الحركة الوطنية في طرابلس.[2] حيث أنشأت الجمعية الفزانية عام 1946م في فزان على يد الشيخ عبدالرحمن البركولي[*] التي كانت تهدف إلى إيقاظ الشعور القومي والحس الوطني لدى المواطنين لتحويلها فيما بعد إلى حركة تخدم الأهداف السياسية، وتضم هذه الجمعية عناصر من جميع أنحاء فزان؛ ومنهم محمد عثمان الصيد، وعبدالقادر بن سعود الفجيجي، وإبراهيم بن علوة من مرزق، ولقد تزامن إنشاء الجمعية مع بدء مناقشة مصير المستعمرات الإيطالية ومنها ليبيا، ومن الناحية المالية فقد تم سحب الليرة الإيطالية من التداول منذ عام 1943 وحل محلها الفرنك الفرنسي، وكان لذلك أثرا سيئا على الحياة الاقتصادية للإقليم.[3] وضعت الإدارة الفرنسية في إقليم فزان أسسا إدارية موضع التنفيذ، وقد صاحب هذه الإدارة كبح سياسي الذي سبب ارتياب لدى السكان، وساده شعور لديهم أن فرنسا بدأت بتنفيذ سياسة ضم منطقه فزان إلى أراضي المناطق الأفريقية المجاورة والواقعة تحت سيطرتها، حيث بدأ الفرنسيون في وضع الحواجز والعراقيل بين فزان وإقليم طرابلس لأجل تحويل التجارة إلى تونس كذلك قيدت الإدارة الفرنسية هجرة العمال إلى إقليم طرابلس، كذلك اتبعت الإدارة الفرنسية في فزان وسائل وأساليب من الكبت والقهر تختلف في درجاتها من واحة إلى أخرى ومن قرية إلى قرية حسب طبيعة سكانها واتجاهات الوجهاء المحليين.[4]

بدأت فرنسا بالفعل إجراءات عزل فزان وضمها إلى مستعمراتها في إفريقيا، فقد شاع عام 1946م أن فرنسا تخطط لضم فزان إلى تونس، وفي اطار سياساتها القمعية منعت السلطات الفرنسية أهالي فزان السفر من الإقليم إلى كل من

(1)بشير قاسم يوشع ، ملامح الإدارة الفرنسية العسكرية بفزان 1943– 1953م، **مجلة الشهيد**، العدد الخامس، طرابلس، مركز الجهاد الليبي للدراسات التاريخية، 1984م، ص 88.

(2) محمد المقريف، ليبيا بين الماضي والحاضر، مركز الدراسات الليبية، أكسفورد، (د.ت)، ص 233.

(*) عبدالرحمن البركولي بن محمد بن عبدالرحمن الحضيري (1904– 1953م) من مواليد امجيد بسبها تلقى تعليمه في منطقة الجيد على يد الشيخ عثمان تاج الدين ثم سافر إلى تونس والتحق بجامعة الزيتون وتلقى تعليمه على يد الشيخ الطاهر بن عاشور، وتعرف على بعض زعماء الحزب الدستوري، ووجد بجامع الزيتون بيئة صالحة لنمو أفكاره وتحقيق طموحاته فأصبح واعياً سياسياً، أنظر: حبيب وداعة الحسناوي، المرجع السابق، ص 141.

(3) سالم الصغير أصنان، المرجع السابق، ص 14.

(4) محمد رجائي ريان، المرجع السابق، ص52.

المؤتمر العلمي الدولي الإرث الحضاري لفزان واستشراف المستقبل

journal@fezzanu.edu.ly

طرابلس وبرقة؛ فلا يتم ذلك الا بتصريح سفر رسمي في الوقت الذي سهلت فيه حريه التنقل والتجارة بين إقليم فزان وكل من تونس والجزائر وتشاد والنيجر.[1]

وترى الباحثة أن الإدارة العسكرية الفرنسية تبنت فكرة سياسة تفكيك علاقات إقليم فزان مع محيطه القريب والبعيد، وعزله جغرافيا وسياسيا عن إقليم طرابلس وزعماته، وتطويق مدنه وقراه بشكل تام، والتضييق على تحركاته. وقد شكلت قضية ليبيا إحدى قضايا الصراع الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، واستمر النزاع بين الدول الكبرى الأربعة بريطانيا، فرنسا، والاتحاد السوفيتي، وبريطانيا بعد مؤتمر بوتسدام 1945م. فتحت قضية ليبيا واستقلالها، ولم يصل الجميع إلى حل نهائي، وتم تأجيل الموضوع لمده عام ثم بعد ذلك تم تحويلها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، وبالفعل تم إرسال لجنة تحقيق إلى أي بلد من المستعمرات الإيطالية على أن تقوم اللجنة بتزويد وكلاء الوزراء الخارجية بمعلومات اللازمة حول القضية.[2]

بدأ تقرير عقد معاهدة الصلح مع إيطاليا بوجوب تنازل إيطالي عن مستعمراتها في إفريقيا وهي اريتريا – الصومال– وليبيا، وتوضع هذه البلادتحت تصرف الإدارة القائمة حالياً. بدأت تنفيذ بنود المعاهدة عام 1947م واتخذ وكلاء وزراء الخارجية للدول الأربعة في اجتماعاتهم، وتقرر تشكيل لجنة رباعية من فرنسا وبريطانيا والولايات الأمريكية والاتحاد السوفيتي لتقصي الحقائق في المستعمرات الإيطالية والتصرف، على رغبة السكان فيها، واختصر دور اللجنة على ذكر الحقائق، وأن تمتنع عن تقديم توصيات تتعلق بحل مشكله البلاد.[3]

وصلت اللجنة إلى فزان في 6 مارس عام 1948م، وخرجت بعد 10 أيام، وكما يقول أعضاء اللجنة أن الإقليم كان متأخرا في جميع مجالات الحياه، وأنه ليس من السهل التعرف على المشاعر الحقيقية للسكان الذين لم تكن لديهم فكره على الراي السياسي وخاصة أن فرنسا لم تسمح بأي نشاط سياسي، ومع ذلك كان الرأي العام يؤكد على فكرة الوحدة، والاستقلال رغم التهديد والقمع الفرنسي والدعاية التي قام بها العملاء التي تعبر عن رضا السكان بالإدارة الفرنسية، فقد حرص مندوبي الدول الكبرى على مصالحهم في ليبيا عندما كتبوا تقاريرهم التي تهدف إلى تمديد الحكم، فقد عمدت اللجنة على عدم استقبال العناصر الوطنية الذين منعتهم من الوصول إلى اللجنة.[4]

غير أن العديد من العناصر الوطنية الفزانية وصلوا إلى اللجنة، وقدموا المطالب التي تركزت على استقلال ليبيا ووحدتها، والانضمام إلى الجامعة العربية، ولقد دخلت العناصر الوطنية في مواجهات مع الإدارة الفرنسية مما أدى إلى مغادره اللجنة البلاد، وتعرض العديد من الوطنيين إلى السجن والنفية وخاصه بعد انتفاضه الشيخ عبد القادر بن مسعود في عام 1949م عندما هاجم هو ونفر من الثائرين مقر القائد العسكري العام بسبها، وسرعان ما تمكنت القوات الفرنسية من

(1) حبيب وداعة الحسناوي، المرجع السابق، ص 136.

(2) مجيد خدوري، ليبيا الحديثة دراسة في تطورها السياسي، بيروت، دار الثقافة، 1966م، ص ص 136، 138، 139.

(3) حبيب وداعة الحسناوي، المرجع السابق، ص 147.

(4)محمود الشنيطي، قضية ليبيا، القاهرة، مكتبة النهضة العربية، 1951م، ص 297.

المؤتمر العلمي الدولي الإرث الحضاري لفزان واستشراف المستقبل

journal@fezzanu.edu.ly

القضاء عليهم، واتخذت إجراءات قمع ضد أقارب الثوار، وسببت هذه التطورات في صدور قرار هيئه الأمم المتحدة في نوفمبر عام 1949م بمنح ليبيا استقلالها في مده لا تزيد عن بداية عام 1952م.[1]

المحور الثالث التنظيم الإداري في عهد المملكة الليبية (1951- 1969م):

كان قرار هيئة الأمم المتحدة في 21 نوفمبر 1949م بداية جديدة وحاسمة في قضية ليبيا[2]؛ فقد أقرت الجمعية العمومية أن تصبح ليبيا المكونة من ولاية طرابلس الغرب وبرقة وفزان دولة مستقلة ذات سيادة على أن لا يتأخر ذلك القرار عن أول يناير عام 1952م.[3]

وأبرز ما نص عليه القرار في مرحلة الانتقال هذه هو إيفاد مندوب من هيئة الأمم المتحدة، وهو السيد أدريان بلت[*] يعاونه استشاري للعمل على مساعدة أهل ليبيا في وضع دستور، وإقامة حكومة مستقلة على يد السكان في كل من طرابلس وبرقة وفزان[4]، وعلى لسان ممثلي الشعب الليبي من برقة وطرابلس الغرب وفزان المجتمعين في مدينة بنغازي في جمعية وطنية تأسيسية. تم الاتفاق على تأليف اتحاد تحت حكم الملك محمد إدريس المهدي السنوسي الذي بايعه الشعب الليبي، ونادت به الجمعية التأسيسية ملكاً دستورياً على ليبيا، وتكوين دولة مستقلة ذات سيادة، ولقد تقرر شكل الدولة ونظام الحكم فيها كما يأتي:

- ليبيا دولة حرة مستقلة ذات سيادة لا يجوز التنازل على سيادتها ولا عن أي جزء من أراضيها، وتنص المادة الثانية على أن ليبيا دولة ملكية وراثية شكلها اتحادي، ونظامها نيابي، وتسمى (المملكة الليبية المتحدة)، وتنص المادة الثالثة على أنه تتألف المملكة الليبية المتحدة من ولايات برقة وطرابلس الغرب وفزان، وقد أعلن جلالة الملك استقلال ليبيا في 24 ديسمبر 1951م وبأن الدستور هدا نافذ من هذا التاريخ.

وبذلك أصبحت ليبيا ذات نظام اتحادي مركزي يجمع بين ولاياتها الثلاثة (برقة، طرابلس، فزان) باسم المملكة الليبية المتحدة.[5] ولقد قررت الجمعية الوطنية النظام الاتحادي هذا بسبب المسافات الشاسعة التي تفصل بين ولايات ليبيا الثلاثة؛ فالمسافة بين برقة وطرابلس تبلغ ألف كيلو متر والمسافة بين طرابلس وفزان تبلغ تقريباً نفس المقدار من الصحراء، والوضع الطبيعي أن يترك لكل ولاية قدرا من السلطة في أمورها الداخلية حتى لا تلجأ إلى الحكومة في كل صغيرة وكبيرة.[6]

---

(1)عبد الرضا حسين الطعان، التنظيم الدستوري في ليبيا بعد الثورة والاعلان الدستوري الليبي، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، 1995م، ص 17.

(2) محمود الشنيطي، المرجع السابق, ص298.

(3) عبد الرضا حسين الطعان، التنظيم الدستوري في ليبيا بعد الثورة والاعلان الدستوري الليبي، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، 1995م، ص 17.

(*) ادريان بلت هو سياسي وصحفي هولندي ومساعد السكرتير العام لهيئة الأمم المتحدة.

(4) محمود الشنيطي، المصدر السابق، ص 298.

(5) محمد مدني، القانون الاداري الليبي 1964- 1965م، القاهرة، دار النهضة العربية، (د.ت)، ص ص 80- 81.

(6) محمد مدني، المرجع نفسه، ص 81.

المؤتمر العلمي الدولي الإرث الحضاري لفزان واستشراف المستقبل

journal@fezzanu.edu.ly

نظام الحكم الاتحادي في المملكة الليبية 1951– 1963م:

كل نظام الحكم له أساس وقوانين وفقاً للأوضاع الداخلية التي أدت إلى قيام نوع الحكم؛ ولذلك نجد المملكة الليبية تبنت فكرة الحكم الاتحادي؛ فعند استقلال ليبيا في عام 1951 لم توافق فرنسا على هذا الاستقلال إلا بشرط بأن تكون حكومة ليبيا اتحادية، وذلك لغرض بقاء نفوذها في فزان فقد تمكنت القوات الفرنسية من توقيع اتفاقية مع الحكومة الليبية بإنشاء العديد من القواعد العسكرية مقابل تعاهد فرنسا بتسديد عجز ميزانية الدولة[1].وبعد ذلك تم إعلان الاستقلال، وأصدر الملك بناء على توصية رئيس الوزراء محمود المنتصر مراسيم عينت بموجبها ولاة الولايات الثلاثة؛ فأصبح محمد السازقلي رئيس وزراء برقة والياً عليها، وأحمد سيف الناصر رئيس حكومة فزان والياً لفزان، وفاضل بن زكريا وزير التربية في الحكومة الطرابلسية والياً لطرابلس، فتحولت الحكومات الذاتية للولايات الثلاثة إلى (إدارات) محلية، ورؤساء الدوائر فيها الذين كانوا وزراء صاروا نظاراً ناظر، واقتصر لقب الوزارة على أعضاء الحكومة الاتحادية.[2]

ويقوم النظام الاتحادي على سلطة الملك والوزارة والسلطة الحكومية الاتحادية بشقيها التشريعي والتنفيذي، وتشمل الإدارة الحكومية عدة سلطات إدارية متدرجة في شكل هرمي تشمل الحكومة الاتحادية، وهي تضم نفس التنظيمات الإدارية في الولايات ومنها ولاية فزان، فقد أصدر دستور الجمعية الوطنية التأسيسية 7 أكتوبر 1951م إنشاء المحكمة إضافة إلى سيادة المملكة الليبية المتحدة، وهي بإرادة الله ووديعة الشعب للملك محمد إدريس المهدي السنوسي ثم لأولاده الذكور من بعده، أي وراثي.[3]

ثم الوزارة وهي المسؤولة عن إدارة الشؤون العامة الداخلية والخارجية وفقا للاختصاصات الممنوحة للحكومة الاتحادية والوزارة، مسؤوله أمام مجلس النواب، وهي مسؤولية مشتركة عن جميع أعمال الوزارة. ويحتم على الوزارة أن تستقيل إذا حجبت الثقة عنها بالأغلبية أو بجميع الأعضاء الذين يتألف منهم مجلس النواب، ولا يجوز للوزراء أن يتولوا وظائف عامة سواء في الحكومة أو في إدارة الشركات، كما تجتمع الوزارة برئاسة الوزير وتعرض جميع القرارات على الملك للموافقة عليها قبل التنفيذ.[4]

السلطة التشريعية الاتحادية: وهي من اختصاصات مجلس الأمة والملك، ويتألف مجلس الأمة من مجلسين: مجلس الشيوخ ومجلس النواب، ويتكون مجلس الشيوخ من أربعة وعشرين عضواً يمثلون الولايات الثلاثة بالتساوي؛ أي ثمانية شيوخ

(1) مصطفى بن حليم, صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي, ط5, 1992م, ص156.

(2) عفاف فرج حمد، النظام الاداري في المملكة الليبية المتحدة 1951– 1963م، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة عمر المختار، كلية الآداب، 2018– 2019م، ص 164.

(3) مجيد خدوري، المصدر السابق، ص 220.

(4) سالم الكبتي، الدستور في ليبيا (تاريخ وتطورات)، بنغازي، دار الساقية للنشر والتوزيع، 2012م، ص ص 136–137.

المؤتمر العلمي الدولي الإرث الحضاري لفزان واستشراف المستقبل

journal@fezzanu.edu.ly

لكل ولاية، وينتخب المجلس التشريعي للولاية أربعة منهم، ويعين الملك الأربعة الآخرين، ويعين الملك رئيس مجلس الشيوخ ومدة العضوية في المجلس ثمانية أعوام.[1]

أما السلطة التنفيذية القدرة على حق إصدار مراسيم لها قوة القانون؛ فقد قام البرلمان بإصدار مراسيم لمجابهة الظروف الطارئة التي كانت تهدد أمن البلاد، ولم يكون البرلمان منعقد، ولقد أعطي للملك الحق أن يصدر بشأنها مراسيم على أن لا تكون مخالفة لأحكام الدستور.[2]

أما يخص نظام الولايات في التنظيم الإداري للمملكة المتحدة؛ فقد كان لكل ولاية قانون أساسي تضعهُ الولاية مع الحرص على احترام أحكام الدستور، فلكل ولاية حاكم يلقب بالوالي يعينه الملك ويعفيه عن منصبهُ، ولقد كان والي فزان أحمد سيف النصر، وكذلك كان لكل ولاية مجلس تشريعي ومجلس تنفيذي، ولكل ولاية عاصمة، ولقد كانت مرزق عاصمة فزان، ولقد كان نظام الحكم في الولاية مشابه للنظام الحكم في حكومة الاتحاد[3]؛ فالمجلس التشريعي في ولاية فزان يتكون من سبعة عشر عضواً في عام 1952م، جلهم منتخبين وفقاً لتعديل القانون الأساسي لولاية فزان عام 1958م الذي أصبح يتكون من عشرين عضواً ينتخب خمسة عشر عضواً منهم طبقاً لأحكام قانون الانتخابات، ويعين الملك الباقي بالتشاور مع الوالي، وطبقا للقانون الأساسي لولاية فزان[4]، وموافقة المجلس الإداري ومدة المجلس التشريعي في الولاية أربعة أعوام على أن يكون لكل مجلس تشريعي في الولاية أن ينعقد بضعة أشهر في العام، وللملك أن يحل المجلس بناءً على توصية من المجلس التنفيذي، وبعد المشاورة مع الوالي، وتجري الانتخابات خلال تسعين يوماً من تاريخ الحل.[5]

يمكن القول أن شؤون الإدارة العامة لم تتغير عن النظام الإداري الفرنسي؛ فجميع موظفي الإدارة العسكرية الفرنسية قد تحول إلى موظفين ومستشارين في الحكومة الاتحادية، وحكومة الولايات مع تغيير بسيط في الألقاب؛ فأصبح مدير أي إدارة مستشارا لها مع تعيين موظف ليبي لتقدم له الاستشارات؛ حيث كان عدد الفرنسية في الإدارات الفرنسية المالية والشرطة عدداً ملفتاً للنظر، إضافة إلى ذلك أن الاتصالات البرقية بين الحكومة الليبية الاتحادية وولاية فزان كانت تتم عن طريق السفارة الفرنسية في طرابلس التي كانت تتولى إرسال البرقيات حكومة الليبية إلى فزان عن طريق لاسلكي من باريس. [6]

ويرى الباحث أنه على رغم منح ليبيا الاستقلال؛ إلا أن هيكلية الإدارة في فزان أصبحت تحت عدد من الموظفي الفرنسيين ،وهنا سؤال هل هذه بسبب عدم توفر الخبرة لدى الأهالي والموظفين الليبيين بفزان؟ أو بسبب الاتفاقية الفرنسية

(1) محمود القاضي، النظام القضائي والحركة التشريعية في ليبيا، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية، 1961م، ص ص 21-27.

(2) محمود القاضي، المرجع السابق، ص 171.

(3) الجريدة الرسمية لولاية فزان, القانون الاساسي لولاية فزان 1958م, العدد 868, 1968م, ص7.

(4) القانون الأساسي لولاية فزان، المملكة الليبية المتحدة، الجريدة الرسمية لولاية فزان، 26 ديسمبر 1958م، ص6.

(5) عفاف فرج، المرجع السابق، ص 131.

(6) مصطفى بن عبدالحليم, المصدر سابق, ص159.

المؤتمر العلمي الدولي الإرث الحضاري لفزان واستشراف المستقبل

journal@fezzanu.edu.ly

الليبية التي ضيقت الخناق على الشعب الليبي الذي كان مجبراً نوعاً ما على هذه الاتفاقيات في ظل الظروف السيئة التي كانت تمر بها ليبيا سياسياً و اقتصادياً.

التنظيم الإداري للمملكة الليبية 1963– 1969م:

كان الدستور الليبي قد عدل وصدر القانون رقم 28 لسنه 1962م لتعديل بعض أحكام الدستور، وكان التعديل يهدف إلى توزيع الاختصاصات بين السلطة الفيدرالية وسلطه الولايات، فبعد أن كان الاتحاد الليبي يقتصر اختصاصه على السلطة التشريعية والتنفيذية، أمتد ليشمل السلطة القضائية، كما أن الاتحاد كان يشمل يملك في بعض القضايا اختصاصاً محدوداً على التشريع دون التنفيذ، بمعنى أن سلطة الاتحاد كانت مقتصرة على التشريع في هذه القضايا على أن يترك التنفيذ فيها للولايات.[1] ولكن في عام 1963م صدر القانون رقم (1) بتعديل بعض أحكام الدستور في 25 ابريل 1963م والتي جاء فيها " يلغى النظام الاتحادي بالمملكة الليبية ويستعاض عنه بنظام الدولة الموحدة " ونص التعديل على أن تحذف الكلمات اتحادي– الاتحاد– الاتحادية– المتحدة، أينما وردت في الدستور[2]، وقيام دولة موحدة وبذلك تنحصر السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية بالحكومة المركزية بعد إلغاء النظام الاتحادي دون أن يترك المجال للانتقاص منها، وبذلك أحدثت هذه التعديلات الدستورية تغييراً في تركيب الدولة، بعد أن كان النظام الاتحادي يمتاز بوجود الولايات؛ أصبحت ليبيا موحدة وتحولت الولايات إلى إدارات محلية متمتعة بشيء من اللامركزية، وكذلك من شأن هذه التعديلات الدستورية أن تعمق المبادئ الديمقراطية بتوسيع دائرة حق الاقتراع العام، وإعطاء حق الانتخاب للمرأة؛ وبذلك أصبحت الانتخابات حقاً مقرراً لكل ليبي بالغ، وكذلك شملت التعديلات التنظيمات التشريعية بإلغاء ما كان للمجالس التشريعية المحلية من حق في اختيار نصف أعضاء مجلس الشيوخ من بين أعضائه، وإلغاء النصاب الخاص بمجلس الشيوخ والنواب، ومساهمه الولايات فيها وذلك على النحو التالي:

ألغيت الاختصاصات التالية التي كانت تمتلكها الولايات؛ وذلك لغرض الوصول إلى شكل أقوى للدولة الموحدة[3]، وبعد الاطلاع على المادتين (74– 76) من الدستور، وعلى المرسوم الملكي بقانون 8 لسنة 1964م بشأن الوحدات الإدارية والمحلية المعدلة التي جاءت على النحو التالي:

وهي في شكل المحافظات والمتصرفيات ونيابات المتصرفيات والمديريات، وتتكون المملكة من عشر محافظات وهي طرابلس، بنغازي، سبها، مصراته، غريان، الزاوية، الخمس، أوباري، البيضاء، درنة، ويحدد نطاقها أي كل متصرفية ومديرية بقرار من وزير الداخلية، ويجوز أن تقسم المتصرفيات إلى نيابات، ويكون لكل محافظة محافظ يصدر بتعيين من مجلس الوزارة، ويجوز لمحافظتي طرابلس وبنغازي أن يكون للمحافظ نائبا يحل محله في غيابه، وبالنسبة لباقي المحافظات

(1) عبدالرضا حسين الطعان، التنظيم الدستوري في ليبيا بعد الثورة– الاعلان الدستوري الليبي، بنغازي، منشورات جامعه قاريونس، 1995م، ص 40.

(2)محمد مدني، المرجع السابق، ص 89.

(3) عبدالرضا حسين الطعان، المرجع السابق، ص 41.

المؤتمر العلمي الدولي الإرث الحضاري لفزان واستشراف المستقبل

journal@fezzanu.edu.ly

يجوز لوزير الداخلية أن يندب عنه محافظ آخر[1]، ولقد وافقت الأقاليم الثلاثة على التعديل الدستوري، ووافق المجلس التشريعي لفزان على التعديلات، وتم تقسيمها إلى مقاطعة، سبها: وتشمل متصرفيات سبها، وبراك، والجفرة، ومقاطعة اوباري: وتشمل متصرفيات أوباري وأرواغن ومرزق وغات، ويكون على رأس كل مقاطعة محافظ، ولكل متصرفية ولكل مديرية مدير، والمتصرف تابع للمحافظ. ويسمع المحافظ وزير الداخلية، ويعتبر المحافظ ممثل للحكومة في حدود المقاطعة، ويعمل على صياغة الحقوق والحريات، وإعلاء كلمة القانون، ويكون لكل مقاطعة مجلس استشاري يكون برئاسة المحافظ، ويتكون المجلس من أعضاء، ويشترط في عضو المقاطعة أن يكون ليبيا بالغاً من العمر ثلاثين عاماً[2]، كما تم إصدار قانون الخدمة المدنية، وقانون خاص بالقضاء والنظام المالي.

مرسوم ملكي بقانون بشأن إنشاء هيئة التحقيق الإداري عام 1964م برئاسة مجلس الوزراء يؤلف من رئيس، ووكيل، وعدد من الأعضاء، وعدد من الموظفين، ويكون رئيس هيئة التحقيق من بين رجال القضاء، وتقوم الهيئة بفحص ما تحيله إليها الجهات الإدارية المختصة من الشكاوي المقدمة من مخالفات القانون أو الإهمال الإداري، والتحقيق في جميع المخالفات المالية بناءً على طلب وزير المالية، ويكون لهيئة التحقيق الإداري فروع في المحافظات[3]، ووفقاً للمرسوم الملكي بقانون 39 لسنه 1968م بشأن الأحوال المدنية ينشأ في كل بلدية مكتب السجل المدني، ويجوز إنشاء فروع في كل دائرة بتسجيل وإحصاء الأحوال المدنية للمواطن في دائرة اختصاص الزواج والولادة والطلاق والوفاة، وسجلات الإقامة والانتقال، وكذلك تضم الواقعات الخاصة بالأجانب وفق سجلات خاصة بهم.[4] ولقد استمر العمل بهذا التنظيم الإداري حتى عام 1969م.

الخاتمة

من أبرز النتائج التي توصل إليها الباحث ما يلي:

– كان لموقع إقليم فزان الأثر الأكبر في وقوعها تحت السيطرة الفرنسية التي كانت ترغب في إلحاق الإقليم بمستعمراتها في كل من تونس والجزائر.

– من مظاهر الحكم العسكري الذي اتبعته السلطات الفرنسية في فزان أنها حكمت فزان حكماً عسكرياً مباشراً بجعل كافة السلطات بيد الحكومة الفرنسية على الرغم من تواجد بعض المواطنين من فزان؛ ولكن ذلك يعتبر مجرد ستار خارجي.

– أثرت السياسة الفرنسية في إقليم فزان، وذلك عن طريق عزله من الناحية الداخلية والخارجية؛ متبعه في ذلك سياسة التفرقة والعزلة حتى تتمكن من السيطرة عليه بشكل تام.

(1) الجريدة الرسمية للمملكة الليبية، قوانين ومراسيم ملكية، العدد 39، السنة الخامسة، 1967م، ص ص 6– 7.

(2) عفاف فرج، المرجع السابق، ص ص 210– 211.

(3) الجريدة الرسمية للمملكة الليبية، مرسوم ملكي بشان انشاء هيئه التحقيق الاداري، العدد 48، السنة الخامسة، 1967م، ص4.

(4) جريدة الحقيقة، العدد868، 1968م، ص7.

المؤتمر العلمي الدولي الإرث الحضاري لفزان واستشراف المستقبل

journal@fezzanu.edu.ly

– في بداية الحكم الملكي لا توجد العديد من التحولات الإدارية في ظل النظام الإداري المعمول به في فتره الحكم الفرنسي حتى بعد الاستقلال.

– شهد إقليم فزان تحولات جذرية بداية من عام 1963م، ويمكن القول بأن فزان انضمت إدارياً إلى باقي الأقاليم الليبية.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً– المصادر:

1. الجريدة الرسمية للمملكة المتحدة، العدد1، المجلد 1، 1951م، ص6.
2. الجريدة الرسمية لولاية فزان، القانون الاساسي لولاية فزان 1958م.
3. الجريدة الرسمية للمملكة الليبية، مرسوم ملكي بشأن إنشاء هيئه التحقيق الإداري، العدد 48، السنة الخامسة، 1967م.
4. الجريدة الرسمية للمملكة الليبية، قوانين ومراسيم ملكية، العدد 39، السنة الخامسة، 1967م.
5. جريدة الحقيقة، العدد868، 1968م.
6. دستور المملكة الليبية المتحدة، إقرار الجمعية الوطنية بمدينة بنغازي، السادس من محرم سنة 1371 هجري– الموافق 7 اكتوبر 1951م، جمعية غدامس للتراث والمخطوطات.
7. جوستاف نختيجال، الصحراء وبلاد السودان، الجماهيرية، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، مجلد 1، 2007م.
8. فريدريك هورنمان، الرحلة من القاهرة إلى مرزق عاصمه فزان 1797م، ترجمة: مصطفى محمد جود، طرابلس، مكتبه الفرجاني، 1968م.
9. مجيد خدوري، ليبيا الحديثة دراسة في تطورها السياسي، بيروت، دار الثقافة، 1966م.
10. محمد عثمان الصيد، محطات من تاريخ ليبيا، الرباط، 1996م.
11. محمد بن عثمان الحشائش, رحلة الحشائي إلى ليبيا 1895, جلاء الكرب عن طرابلس الغرب, تحقيق: علي المصراتي, لبنان, بيروت, 1965م.
12. محمود الشنيطي، قضية ليبيا، القاهرة، مكتبه النهضة المصرية، 1951م.
13. مصطفى بن حليم' صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي, الطبعة الخامسة, 1952م.

ثانياً– المراجع:

1. ابراهيم محمود أبوعزو، الجمعية الوطنية لفزان 1946– 1950م السيرة التاريخية، طرابلس، مطبعة الواحة، 2014م.
2. الطاهر أحمد بن عريف, تاريخ فزان الثقافي والاجتماعي, بنغازي, دار الكتاب الوطني, 2010م.
3. جمال الدين الدناصوري، جغرافيا فزان دراسة في الجغرافيا المنهجية الإقليمية، ليبيا، بنغازي، 1967.
4. حبيب وداعة الحسناوي، الاحتلال الفرنسي لفزان وولادة الحركة الوطنية في الإقليم، طرابلس، (د.ت).
5. حسن سليمان، ليبيا بين الماضي والحاضر، القاهرة، مؤسسة سجل العرب، 1962م.
6. رجب نصير الابيض، مدينة مرزق وتجارة القوافل خلال القرن التاسع عشر، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1998م.
7. سالم الكابتي، الدستور في ليبيا (تاريخ وتطورات)، بنغازي، دار الساقية، 2012م.

8. صلاح الدين العقاد، ليبيا المعاصر، معهد البحوث والدراسات العربية، 1970م.
9. عبدالرضا حسين الطعان، التنظيم الدستوري في ليبيا بعد الثورة– الاعلان الدستوري الليبي، بنغازي، منشورات جامعه قاريونس، 1995م.
10. محمد المقريف، ليبيا بين الماضي والحاضر، مركز الدراسات الليبية اكسفورد، (د.ت).
11. محمد مدني، القانون الإداري الليبي 1964– 1965م، القاهرة، دار النهضة العربية، (د.ت).
12. محمود القاضي، النظام القضائي والحركة التشريعية في ليبيا، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية، 1961م.
13. مفتاح عبد الله السوري، الحدود البريه الليبية، طرابلس، دار الرواد، 2011م.
14. نيكولا برشين ايليتش، تاريخ ليبيا في نهاية القرن التاسع عشر حتى 1969م، ترجمة: عماد حاتم، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1988م.

ثالثاً– الدوريات:

1. بشير قاسم يوشع، ملامح الإدارة الفرنسية بغدامس 1943– 1954م، مجله الشهيد، طرابلس، مركز جهاد الليبيين ضد الغزو الايطالي، المجلد 5، 1984م.
2. جاك فريمو، مذكرات حول الاحتلال الفرنسي لفزان 1830– 1962م، سان كلو، (د.ت).
3. سالم الصغير أصنان، اتجاهات السياسة الفرنسية في فزان 1943– 1951م، مجلة جامعة سبها العلمية، جامعة سبها للعلوم الإنسانية، 1983م.
4. عبدالصمد عبدالقادر عبدالصمد، رحلات الحاج عبر فزان والطرق التي سلكتها بين القرنين الحادي عشر الهجري والسابع عشر الميلادي، مجلة جامعة سبها، المجلد 13، العدد 1، 2019م.
5. محمد الطاهر الجراري, التعليم الفرنسي بفزان تجربة شخصية, تاريخ مجهول للعلاقات الفرنسية الليبية في فزان حصيلة تعاون مركز الوطني– معهد البحوث المغربية, 2009م.
6. محمد رجائي ريان، العلاقات الفرنسية الليبية احتلال فرنسا لفزان بين 1943– 1955م، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد 35، المجلد التاسع، 1989م.
7. مختار رحيل شقاق، الإدارة الأجنبية في ليبيا 1943– 1951م، مجلة البحث العلمي، العدد 16، 2015م.
8. المنصف وناس، الإدارة الفرنسية في فزان وطبيعة علاقتها باسره سيف النصر، بحث منشور في الندوة العلمية في تونس، تونس، المعهد الفرنسي للبحوث المغاربية المعاصرة، 2009م.
9. الموالدي الاحمر, فزان كما شاهده الفرنسيون غداة الاحتلال, تاريخ مجهول للعلاقات الفرنسية الليبية في فزان حصيلة تعاون مركز الوطني– معهد البحوث المغربية, 2009م.

رابعاً– الرسائل العلمية:

1. عفاف فرج، النظام الإداري في المملكة الليبية المتحدة (1951– 1963م)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة عمر المختار، كليه الآداب، البيضاء، 2018– 2019م.
2. مالك مجيد عبيد ابوشهيوة، النظام السياسي في ليبيا في الفترة ما بين 1951– 1969م، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعه القاهرة، كلية الاقتصاد، 1997م